لا عليكم ابدا لا نفقة لها ساكت ابو سلمة لست هي كانت الايم الجناية ابو
سلمة ع عبد الرشيد الدرد

قال عنوة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عزوة بالمصطلق فسبينا لنا العرب فطالت
علينا العزبة ورغبنا في الفداء فاردنا ان نستمتع ونعزل فسألنا رسول الله صلى
الله عليه وسلم عن ذلك فقال لا عليكم ان لا تفعلوا فانما هو القدر
(ذكر الحرب) ان النفيسات منهم اطالت علينا العزبة ورغبنا في الفداء
سمناه احببنا ان نطأ ونحن نخاف من اجل قصير ان ولد يمتنع علينا بيعه ولا خذ
الفداء منه فيستنبط من منع بيع ام الولد وان هذا كان مشهورا عندهم (لا عليكم الخ)
معناه ما عليكم ضرر في ترك العزل لانه على تقدير انه خلق فيها ولدا فانه يخلق
سواء عزلتم أم لا وعالم يقدر خلقه لا يمنع منه عزلكم انه لا تفعلوا زادكم
فانما لهو القدر قال محمد فقال لا عليكم أقرب الى الاذن فهو

فلا عليكم ابدا لا تفعلوا فانما هو القدر وفي رواية ولم يقل
ذلك أحدكم فانه ليست نفس مخلوقة الى ان هي خالقها ع عن ابي سعيد

قال المزني لا تفعلوا لبيني العزل في الباع خوف الحبل

لا نفقة لها ولا سكنى ع عن فاطمة بنت قيس

قالت انه طلقها زوجها في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فلما أفضت عدتها نفقة دونه فلما
رأت ذلك قالت والله لأعلمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه كانت لها نفقة اخذت
الذي يصلحني وان لم تكن لها نفقة لم آخذ منه شيئا قالت فذكرت ذلك لرسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال لا نفقة لك ولا سكنى وفي رواية ليس لك عليه نفقة وفي رواية
لا نفقة بغير ذكر السكنى قال النووي اختلف العلماء في المطلقة البائنة
الحامل هل لها النفقة والسكنى ام لا فقال عمر بن الخطاب والاوزاعي وآخرون
لها السكنى والنفقة وقال ابن عباس واحمد لا سكنى لها ولا نفقة وقال مالك والشافعي
وآخرون تجب لها السكنى ولا نفقة لها واحتج من اوجبها بقوله تعالى اسكنوهن
من حيث سكنتم من وجدكم ثم نهاه امر بالسكنى واما النفقة فلانها محبوسة عليه وقد
قال عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لها النفقة والسكنى اذا كان لزوجها عليها
أو قتيبة قال العلماء الذي كتابة وبنا انا ابيح السكنى قال الدارقطني قوله
وشنة نبينا لفظ زيادة غير محفوظة لم يذكرها جماعة من الثقات واصح ما يجب

نفقة ولا سكنى بحديث فاطمة بنت قيس واصح ما وجب السكنى دون النفقة لقوله تعالى
اسكنوهن من حيث سكنتم والعدم وجوب النفقة بحديث فاطمة مع ظاهر قوله تعالى
وانه قد اوجب جملة فانفقوا عليهن حتى يضعن حملهن فعموم الاية ان لم يكن صريحا لا ينفقه
عليهن وانما البيان الاول فتجب السكنى والنفقة واما رجعية فتجب لها بالاجماع
واما البوائن مثل زوجها فلا نفقة لها بالاجماع واصح قولي الشافعي ان لها السكنى لا
حاملا فالمستحب ان لا نفقة لها ولا سكنى خلافا

١٦٥ ١٠ لا نفقة لها ع عبد فاطمة بنت قيس راجع ما تقدم حديث قتيبة عنه

١٦٦ ١٠ لو مال لك ابدا لست صدقت عليا فهو بما اخذت منه فرجها وانه كنت كذبت
عليا فهو البعد لك منه ق عن ابن عمر

انفقا على الرجعية (لو مال لك ابدا لست صدقت عليا) قال ابو العباس ان انه
صدقت في الذي ذكرت (فهو بما اخذت منه فرجها) اي ما اعطيتها من المهر يكون
بمقابلة وطئك اياها فلا يعود اليك (وانه كنت كذبت عليا فهو) اي ما وصل
المهر (البعد لك منه) اي من نيل المرأة لانه المهر اذا لم يعد اليك من صداقك
عليا فلا يعود اليك من كذبك أولى (قال الجمل من اسناده لو عن امرأة يقال
يا رسول الله ما حق) يعني اذا حصلت الفرقة فاين ذهب مال الذي اعطيتها
وفيه دليل على ان زوج المطلقة لو جمع عليها بالمهر اذا اخذت منه وعليه
اقتصر العلماء واما الظلم يحمل بالقلب الزعم ان ابا لا يرجع المهر وقال
جماعة لا الصداق كاملا وقال الزهري لو صداقها

١٦٧ ١٠ لو قطع من شعر ولا كثر هم دت ده عبد عن رافع به خديج

في شعر (ولا كثر) خداد النخل والمراد شعر الذي في وجهها تشبيها قال الخطابي
وشاهد الا ما آواه الجرين فيقتص الحاكم الذهب فيما القطع والمحكوم له المال في حرز مثله

١٦٨ ١٠ لو قطع في زمن المجاعة غط عن أبي أمامة

قال العلماء انما تسقط السرقة في زمن القحط والجدب لانه حالة ضرورة والمأذون له
وقال الشافعي فيمن كان معه حنطة فطلبه اجانبا فلم يقل عنه المالكية الفضل والله اعلم
بشرحه فراجعه

١٦٩ ١٠ لو قليل من أذى الجار طيب حل عن أم سلمة

قال العلماء أن أذى الجار يباره غير مقدور وانه كان قليلا فانه وان كان قليل القدر لكنه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)